

أزمة المناخ وضروب عدم المساواة بين الجنسين والاستجابة المحلية في الصومال وأرض الصومال

إيمي كروم ومنى حسين

مَنْ يَنْظُرُ إِلَى مَا تَخْلُفُهُ أُرْمَةُ الْمُنَاخِ مِنْ آثَارِ جَنْدَرِيَّةٍ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ بِالصُّومَالِ وَأَرْضِ الصُّومَالِ يَجِدُ التَّلَاقَ وَقَاعًا عَلَى عَوَامِلٍ مُخْتَلِفَةٍ.

بين الصدمات المناخية والأزمات الإنسانية اتصال شديد. فهذه الصومال، يشتد تغير المناخ وعتياص توقع حاله، فيحتمل ذلك مئات الآلاف من فقرائها وزرا يهبطهم. هذا، فضلا على أن الحال السياسية في الصومال هشّة منذ تقوّضت الحكومة سنة ١٩٩١، والجفاف أصاب البلد مرّة بعد مرة، فزاد من ثمّ النزاع بين العشائر. وقد نهجر في سنة ٢٠١٨ ٥٤٧ ألف مهجر جديد (أي ٣,٦٪ من أهالي الصومال)، هجرتهم الظواهر الجويّة الشديدة، حتى إنه يُقدّر في سنة ٢٠٢٠ أن يعاني ٦,٣ ملايين إنسان عُدْمَ أَمْنٍ غِذَائِيٍّ خَطِيرًا، وأن يحتاج ٥,٢ ملايين إنسان إلى المعونة الإنسانية، وأن يهجر منهم داخليا ١,٧٢ مليون.^٣

على أن الرعاية وتدبير المنزل، وهما على ما جرت به العادة من مسؤولية النساء والبنات، أمسيّا لا يتّبان إلا بانفاق قدر من الجهد والوقت كثير. وما زال الحطب والماء يعزّان، فطالت على النساء والبنات المسافات التي يقطعنها لجلب قوتهنّ من هذين. ولما كان يطلب إلى البنات سدّ ما زاد من أعمال المنزل، كثرت البنات التاركات مدارسهنّ. هذا، وإن لم يكن للوالدين من المال ما يكفي في تسجيل الصبيان والبنات في المدرسة، فمّا تعلّم الصبيان على تعليم البنات.

وأيضًا فقد زادت قلّة الموارد النَّزاع بين العشائر، إذ زادت الجماعات المتنافسة في الأرض والماء والمرعى. والرجال خصوصًا هم من ذلك على خطر، فقريبٌ أن يجنّى عليهم ثأرًا أو أن يذهبوا في نزاع مسلح، ولذلك تُقيّد حريّة تنقلهم. ومن أسباب العنف الذي على الرجال في الأكثر، ما ينشأ عن تهجير الناس من الطرد والتنازع في الأرض.

ثم إن درجة عدم المساواة في الصومال وأرض الصومال عموماً كانت مرتفعة جدًّا قبل أزمة اليوم المناخية، فترى هناك قلّة في تأثير النساء ومشاركتهنّ في الميادين الاقتصادية والتعليمية والسياسية، وعنفاً جندياً، وتزويجاً للبنات الصغيرات، وتشويهها للأعضاء التناسلية الأنثوية، كل ذلك فاش منتشر في الناس. ثم جاءت الصدمات المناخية، فنجم عنها ندرة الموارد وضيق سبل المعاش، وغيّرت كثيرًا من الأعراف الثقافية في المجتمع الصومالي وأثرت -وما تزال- في عوامل الحركية (الدينامية) الجندرية.

ذلك، ويأخذ في الازدياد ضروبٌ أخرى من العنف الجندري كالاعتصاب. وتحسّ النساء بضعفهنّ عند موارد الماء، ومواضع التعوّط في العراء، ومراتح المشاية، ومواضع الاحتطاب، وفي طريقهنّ إلى الأسواق، ومسكنهنّ (وذلك أنّ مسكنهنّ غير آمنة، وليس فيها من الإنارة شيء). وأما مرتكبوا الاعتصاب فرجال من الجماعات التي تعيش النساء فيها ومن غيرها. وما يزال تحقيق العدالة في محاسبة مرتكبي العنف الجنسي والاعتصاب أمراً صعباً، إذ تخرق سريّة الحالات التي يبلغ بها في المجتمع المحلي، ويكثر أن يُغرّم القضاء غير الرسميّ الجناة غرامة قليلة، فيدفعها الجاني فيطلق من سجنه ويعود

وبالجفاف فقدت المواشي، فعجز الرجال عن إعمال سبل دخلهم ليجولوا عوائلهم. فتسبب ذلك في توتر الأسر ووقوع النزاع فيها، وجلب العنف العائلي على النساء والأطفال. فلجأ كثير من الرجال إلى مضع القات المنبه، فزاد به العنف العائلي على ما أخبرت به كل المجتمعات المحلية المستطلعة. وأيضًا فقد زاد العنف العائلي لأن النساء صرنّ، في كثير من الحالات، هنّ من يعلن عوائلهنّ، إما برعي المغز وبيعها، فيصحنّ بائعات جوالات في مخيمات النازحين الداخليين أو في القرى، وإما بالأخذ في أعمال مؤقتة في المراكز الحضرية. فنشأ عن هذا تحوّل في الأدوار الجندرية، ورأى بعض الرجال



نساء يقصدن مزرعة ماء في قرية إيلمدان (Eilmidan) حيث بنت منظمة أكسقام منشأة لضخ المياه.

للحمية، ويسافرون في جماعات، ويخرجون بأيديهم الشغل، ويحذر بعضهم بعضاً أولاً فأولاً من كل خطرٍ مُحتمل.

الاستجابة المحلية ووضع البرامج

أعظم نصيب من الاستجابة لقضاء الحاجات الإنسانية المتزايدة هو للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، إذ إن أكثر الأموال المتبرع بها ترد عليها مباشرة. على أن نصيب المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية من الاستجابة ليس بقليل، ولا سيما في أماكن النزاع التي يتعذر على الهيئات الدولية الوصول إليها. وقد التزم المانحون والمنظمات الدولية غير الحكومية، من خلال اتفاقية الصفقة الكبرى وميثاق للتغيير، بالتوطين فوجهت إلى المنظمات المحلية والوطنية وإلى هيئات الحكومة الصومالية بمزيد من التمويل المباشر وبمزيد من المتسع لتقود الاستجابات الإنسانية، وذلك على سبيل المثال، بزيادة مشاركة هذه المنظمات والهيئات في صنع القرار. ومع ما حصل من بعض التقدم في التوطين، ما زالت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية على نظام العمل الإنساني مهيمنة.

ثم إن الذي يستجيب للحاجات الإنسانية من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية كثير، أي الحاجات التي جاءت بها أزمة المناخ في الصومال وأرض الصومال، فتعمل هناك هذه المنظمات جملة من الأعمال لتعالج ما يخلفه الجفاف من آثار جندرية عويصة. وأما الأعمال الحمائية فذاتعة، وعند عدد من المنظمات أنظمة إحالة ومشورة المستجيبات من معاناة الاغتصاب والعنف الجنسي، يعمل فيها أفراد من المجتمع المحلي مدربين على إجابة المستجيبات وإحالتهم إلى المراكز الطبية، وعلى إعانة ملتسبي العدالة لهم. وتقوم كثير

إلى المجتمع المحلي، وأما القضاء الرسمي فيصعب الوصول إليه بسبب البعد والثقل. ويقع الاغتصاب على كثير من النساء في الليل وهن نائمات، ولا سيما في الأماكن التي تتكرر فيها النزاعات العشائرية. قالت امرأة من مخيم فادي غاب للنازحين الداخليين في إقليم ستاج:

”أقي بنا زوجي إلى هنا وتركنا ليجد له عملاً. لي من الولد ثماني بنات، ومعني شقيقتاي في هذا المخيم وهو مخيم للنازحين الداخليين. وكلهن ما بلغن من السن ١٧ سنة. فلا أنام لليل. أسهره لأرقبهن وهن يئمن أمنات. ثم أحاول النوم في الظهر.“

ولما كانت العوائل تكدح في كسب معاشها، كانت كثيراً ما تزوج بناتها رجالاً أغنياء، وهذه إحدى المسائل الرئيسة التي أثرت في المناقشات الجماعية المركزة، التي خاف كثير من البنات المستطلعات فيها من الزواج القسري والمبكر.

وقد أنشأت المجتمعات المحلية وطورت ضرباً مختلفاً من آليات التصدي لصعوبة عيشها، فتصدت بها لما تخلفه أزمة المناخ والتهجير من آثار جندرية. ولكي تحترز النساء والبنات من الاغتصاب والعنف الجنسي، يسافرن في جماعات، ويعبرن أوقات خروجهن من المخيمات، ولا يخبرن من الرجال أحداً بما يقصدن من أماكن خيفة أن يتعقبن ويتعرضن لهن بمكروه، ويجعلن في أيديهن العصي والشعل، وأما استقاء الماء والبحث عما يشرد من الماشية فعلى المسنات. ويخاف الرجال من أن يقتلوا ثأراً، فيبتعدون من مساكنهن ليلاً، فإما ينامون متوارين، وإما يتناوبون سهر الليل، وإما ينامون في الخارج وحولهم حراس. ويتسلح كثير من الرجال بالمسدسات

من المهم إذاً إظهار ما تخلفه أزمة المناخ من آثار. فإذا بُحِثَ في الاختلاف وحلِّ وأخبر بما يتحصّل من ذلك، يُسرّ على كل الفاعلين أن يجعلوا ما يضعونه من برامج صالحة لمقتضى الحال.

التّوطين - والانتظار جار

وما تزال المبالغ التي يُموّلُ بها الفاعلون الصوماليّون المحليّون (من الدولة ومن غير الدولة) جدّ قليلة. ففي عام ٢٠١٧، بلغ نصيب الفاعلين، المحليّين والدوليين، في التمويل المباشر من جميع ما ورد على الصومال من أموال التمويل الإنساني، ٢٣,٥٪، يذهب أكثرها إلى الحكومة. ولم يكن لذلك إلا قليل أثر في تغيير عوامل الحركة (ديناميات) في علاقتي القوة بين الفاعلين الدوليين والمحليين. وقد ذكرت كل المنظمات غير الحكومية، المحلية والدولية، التي كلمناها أنّ العمل طویل الأمد على تغيير الأعراف صعب جدّاً في هذا النظام الإنساني، هذا النظام الذي يكثر أنّ يرى الفاعلين المحليين مقاولين من الباطن، وأن يكون التمويل فيه قصير الأمد يحصل بحسب نوع المشروع. قالت نفيسة يوسف من شبكة نجاد: "عندنا برنامج (في قيادة النساء)، يجري عاملاً، ندرّب فيه ونشرك، فيقف، ثم تتموّل من جديد، ونجرّبه عوداً على بدء". ويصف عمر فرح من منظمة محلية غير حكومية الدوّرة التمولية الإنسانية وتبذير أموال التمويل شيئاً فشيئاً، فيقول: "تجيء المعونة المالية إن جاء المطر".

ثم إنّ الهمة يستغرق المستطعين من استدامة بذلّ الجهد في الأمد الطويل، ويستصعبون أن يقدروا على القيادة في هذا القطاع؛ ذلك أنّ وُصولهم إلى مواضع صنع القرار، وإمكانهم إنفاق الجهد في منظماتهم، ما يزالان محصوران. فللقبوض التي تُقيّد بها وجوه إنفاق مبالغ التمويل، التي تستبعد العمل على التنمية المنظميّة، لهذه القيود أثر سيء في إداريّة المنظمات المحلية غير الحكومية وفي كفايتها التقنيّة، يُنشئ حلقة مُفرّغة تُركد جدّول أعمال التوطين.^٧

وتحتاج المنظمات المحلية إلى تمويل شروطه ألين وأمدّه أطول، لتضع برامج مستدامة، ولكي تصير بالحق في القيادة داخل القطاع. فلن يُحدّث الاقتصار على بناء القدرات تغييراً في القوة، إمّا الذي يمكن أن يُحدّث ذلك زيادة التمويل وتوحيه والإقرار بقياديّة المنظمات المحلية غير الحكومية وإشراكها في العمل.

من المنظمات بأعمال توسيع المدارك، فتزور الأسر وتكلمها في أمور شتى، كالغنف العائلي والجنسي، وتبيّن لها ما تقدّر النساء عليه ساعة تعرض لهن هذه الأمور. وأيضاً قبض المنظمات تعمل من أعمال توسيع المدارك ما هو مجتمعي، مثل الدراما المجتمعيّة؛ وهي تمثّل على المسرح، ممثّل مواقف شتى معونة ممثّلين. إذ تعلم المنظمات المحلية أن للمجتمع الصوماليّ تقاليد كلام قوية التأثير، وأن ضروب الدراما سبيل حسنة لتوسيع المدارك وإثارة المناقشات والتأمّل. فالفاعلون المحليّون يفضّلون الفاعلين الدوليين في القيام بأعمال كذلك؛ ذلك أنّ بينهم وبين المجتمعات المحلية المتضررة علاقات جارية، ويفهمون السياق الثقافي والديني فيما عميقاً.

هذا، وقد أدمجت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية (والحكومة، إلى حدّ) المنظورَ الجنديّ في أعمالها المختلفة، كأعمال تهيئة المياه والصرف الصحيّ وتدابير حفظ الصحة العامة، وأعمال التمكين من الصمود ومن طرّق أبواب المعاش، والحوالات النقدية المطلقة، وبرامج اعمل تنقذ (ويتنفّج من هذه الرجال والنساء). مثال ذلك: أنّ عند انتقاء المستفيدين، يُمعّن في مراعاة المنظور الجندي، ويُجعل البال إلى الأسر التي أربابها نساء. وحدثت نفيسة يوسف من شبكة نجاد لحقوق النساء الصوماليّات: "أن أكثر من يتضرر في الجفاف النساء والأطفال ... والنساء أول العارفين بوقت حلول الشفوة متى يكون. فهنّ عائلات عوائلهنّ، وحدهنّ في ذلك يصيب".

وتحت المنظمات المحلية غير الحكومية على قيادة النساء ومشاركتهنّ في صنع القرار، في مواضع كمخيمات النازحين الداخليين. وبين كمال حسن إسحاق من منظمة هافايوكو (HAVAYOCO) أنّ الحث على أدوار كهذه يستدعي خطة عمل، مُحكّمة الوضع، في محلها من حيث الثقافة، قال: "نكلم الرجال والنساء في أمر النساء الوارد ذكرهنّ في القرآن، السيّدات خصوصاً، ومنهنّ زوجة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) التي كانت صاحبة تجارة (أي خديجة رضي الله عنها)، فليس للناس أن يردّوا على رسول الله شيئاً". ويقول كثير من المنظمات المحلية بأنّ تغيير الأعراف والتصورات في الذي تستطيعه النساء والذي ينبغي لهنّ فعله يستغرق الوقت، ويستدعي كثيراً من المناقشات وبناء علاقات قويّة. ولكن المنظمات غير الحكومية، المحلية والدولية، مقبّدة بحيث يتعذر عليها أن تتّمسّ إدماج المنظور الجندي في أعمالها، فكان

الانتصار للعدل المناخي

وإذ قد كان الهمُّ في الصومال وأرض الصومال إلى الآن مركوزاً -لسبب وجيه- في الاستجابة للحاجات الإنسانية الحادثة من أزمة المناخ، فليس في البلد حركةٌ عدلٍ مناخيّ كثيرةٌ. والمنظمات المحليّة اليوم غير قادرة على أن تحتشد وأن يُناصر بعضها بعضاً لتغيير السياسة العالميّة، ولكنها تركّز همّها في الاستجابة لآثار أزمة المناخ ولما في المجتمعات المحليّة من حاجات ملّحة. على أن عند الفاعلين المحليين، والهيئات الدولية، والحكومة المحليّة، كثيرٌ استعداد لبناء سردية متماسكة في أزمة المناخ وللالتحاق بركب الحركات العالميّة لتقليل الآثار التي تخلفها أزمة المناخ. إذ إن في الصومال وأرض الصومال وأشباهها، يهجّر كثيرٌ من الناس بأزمة المناخ، مع أنهم ليسوا أكثر المتحمّلين مسؤوليّة الانبعاثات التي تسهم في أزمة المناخ. وبعد، فلا بدّ للمجتمع الدولي من أن يحسّن عمله فيرصد أموالاً جديدة لمعونة البلاد، التي هي أفقر، على دعم الرجال والنساء المتضررين بالجفاف وغيره من الصدمات المناخية، مع مراعاة المنظور الجنديّ تمام المراجعة.

إيمي كروم amy.croome@oxfam.org

مُديرة شؤون التأثير والتواصل

مني حسين muna.hussein@oxfam.org

موظفة في شؤون الجندر

من منظمة أكسفام في الصومال وأرض الصومال

<https://heca.oxfam.org/countries/somalia>

UNOCHA (December 2019) *Humanitarian Needs Overview: Somalia* .١

(استعراض الحاجات الإنسانية: الصومال)

bit.ly/UNOCHA-Dec2019Somalia-needs

٢. bit.ly/Oxfam-climate-02122019

٣. مُنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وشبكة الغوث (Relief Web)

<https://reliefweb.int/disaster/dr-2015-000134-som>

٤. أرض الصومال دولةٌ أعلن أهلها قيامها من عند أنفسهم، وتعدّها الدول إقليمياً صومالياً

مستقلاً بحكم نفسه.

Ahmed S K (2016) *European Union Somalia Gender Analysis Study*, EU .٥

and SIDRA

(دراسة الاتحاد الأوروبي التحليلية الجندرية المُجرّاة على الصومال)

bit.ly/EU-SIDRA-Somalia-gender-2018

Africa's Voices and UNICEF (2017) *Beliefs and practices of Somali citizens*

related to child protection and gender

(عقائد وسنن أهل الصومال في الجندر وحماية الطفل)

bit.ly/AfricasVoices-Somalia-2017

Majid N, Abdirahman K, Poole L and Willits-King B (2018) *Funding to* .٦

local humanitarian actors: Somalia case study, ODI, Humanitarian Policy

Group, NEAR Network

(تمويل الفاعلين الإنسانيين المحليين: دراسة حالة الصومال)

bit.ly/ODI-2018-funding-Somalia

٧. يصدر عن منظمة أكسفام قريباً في سنة ٢٠٢٠: تحليل الحال الإنسانية في الصومال.